



المفوضية الأوروبية

مفاوضات تونس والاتحاد الأوروبي حول اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق (الأليكا)

مقترح الاتحاد الأوروبي حول الحواجز الفنية للتجارة

مذكرة توضيحية

أفريل 2016

(ترجمة غير رسمية)

تهدف هذه الوثيقة الى تقديم وبسط الخطوط العريضة لمقترح الاتحاد الأوروبي حول محور الحواجز الفنية للتجارة ضمن اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق الأليكا بين تونس والاتحاد الأوروبي. وقد قدم الاتحاد الأوروبي نص مقترحه الى تونس في شهر أكتوبر 2015 ونشره في صفحة المفوضية الأوروبية

<http://trade.ec.europa.eu/doclib/press/index.cfm?id=1380>

❖ لماذا هذا المحور؟

يجب أن تستجيب المنتجات المعروضة في السوق للمتطلبات والمعايير القانونية المستوجبة التي تضعها السلطات في عدة مجالات على غرار الصحة والسلامة وحماية البيئة، وحماية المعطيات الشخصية وحماية الحياة الخاصة وسلامة المواطن على سبيل المثال، يجب أن تكون فرامل السيارة ذات جودة عالية وفعالة وأن تستخدم التجهيزات المنزلية الطاقة بنجاعة وألا تتداخل شبكات الهاتف الجوال مع بعضها البعض.

كما تحدد السلطات الآليات والإجراءات التي يجب اتباعها لتقييم مدى مطابقة المنتجات للمتطلبات والمعايير المستوجبة مثلا إجراءات المطابقة كتلك التي يقوم بها المصنع عند تكليفه لطرف ثالث بتقييم المنتجات أو عند تسجيل المنتجات في قاعدة بيانات تحت اشراف السلطات الهيكل المعنية. وإذا ما أعاقمت المتطلبات أو الإجراءات الفنية على غرار إجراءات تقييم المطابقة، حركية المبادلات التجارية، فتسمى هاته الحواجز بـ "الحواجز الفنية" ..

وبالرغم أن تونس والاتحاد الأوروبي يعتمدان نفس المعايير بخصوص نفاذ السلع للسوق، إلا أن الاختلافات – القديمة في أكثر الأحيان – وهي اختلافات في منهجية تحديد المتطلبات والمعايير المستوجبة وفي طريقة تقييم وتنفيذ المطابقة وهي من ابرز الاشكاليات التي تعترض المصنعين والمستوردين والمشغلين وجميع الفاعلين الاقتصاديين حيث تؤدي إلى رفع التكلفة اثناء المبادلات التجارية.

ويسعى كل من الجانب التونسي والاوروبي لإيجاد الوسائل اللازمة لتحسين وتحديث النصوص القانونية والترتيبية المتعلقة بالبضائع والسلع والمنتجات بهدف حماية المستهلك والمحيط، مع إلغاء الحواجز غير الضرورية.

❖ أهداف التفاوض

ينص المقترح الأوروبي على:

أن تستند المتطلبات والمواصفات الفنية وقواعد تقييم المطابقة إلى المعايير الدولية قدر الامكان مع الاخذ بعين الاعتبار خصوصيات ومميزات مختلف القطاعات. الحرص على صياغة الشروط التقنية بطريقة مفتوحة وشفافة وإعطاء الامكانية والوقت الضروريين لاستشارة الاطراف المعنية في عملية صياغة وتنفيذ الشروط والخصائص الفنية. توفير الدعم للجانب التونسي لتعزيز قدرات المخابر ومؤسسات الإسهاد ومراقبة الأسواق و البنية التحتية للجودة.

كما ينص المقترح على إمكانية دمج تونس في سوق الاتحاد الأوروبي الداخلية للبضائع عبر التفاوض على اتفاق تقييم المطابقة وقبول المنتجات الصناعية. المنهجية:

يعتزم كل من الجانب التونسي والاوروبي إجراء دراسات ومشاورات لتحديد القطاعات والمنتجات التي تقدم تمثل فرصا واعدة لتحرير المبادلات التجارية لكلا الطرفين.